

بحث

انتهاكات النظام السوري لحقوق المرأة في الثورة السورية

مركز بحوث للدراسات
2013



الفهرس

٢.....	الفهرس
٣.....	أولاً: الأهداف
٣.....	ثانياً: المصطلحات
٣.....	ثالثاً: المقدمة
٤.....	رابعاً: الاتفاقيات والبرتوكولات الدولية الخاصة بحقوق المرأة
٦.....	خامساً: حقوق المرأة في الإسلام في حالة الحرب
٧.....	سادساً: المنظمات والجمعيات السورية المهتمة بشؤون المرأة خلال الثورة
٨.....	سابعاً: الانتهاكات التي تعرضت لها المرأة خلال الثورة السورية
١٦.....	ثامناً: واجبنا وآليات العمل تجاه المرأة السورية
١٩.....	تاسعاً: النتائج والتوصيات
٢١.....	التوصيات (إلى مؤسسات المجتمع المدني والهيئات المعنية بالمرأة السورية)
٢١.....	عاشراً: الخاتمة
٢٢.....	حادي عشر: المراجع

أولاً: الأهداف

تعرف:

- الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق المرأة
- حقوق المرأة في الإسلام
- الانتهاكات التي تعرضت لها المرأة السورية خلال الثورة
- المنظمات المهتمة بشؤون المرأة السورية
- وسائل وآليات عملية لمساندة المرأة السورية

ثانياً: المصطلحات

- الانتهاكات:** انتهاك الحق أي اغتصابه، وانتهاك القانون أي خرقه والإخلال به.
- التعذيب :** (تعمد إلحاق ألم شديد أو معاناة شديدة، سواء بدنياً أو عقلياً، بشخص موجود تحت إشراف المتهم أو سيطرته، ولكن لا يشمل التعذيب أي ألم أو معاناة ينجمان فحسب عن عقوبات قانونية أو يكونان جزءاً منها أو نتيجة لها).
- الحمل القسري :** (إكراه المرأة على الحمل قسراً وعلى الولادة غير المشروعة بقصد التأثير على التكوين العرقي لأية مجموعة من السكان أو ارتكاب انتهاكات خطيرة أخرى للقانون الدولي).
- اللاجئون والنازحون:** (اللاجئون هم أشخاص عبروا حدوداً دولية ومعرضون لخطر الاضطهاد في بلدانهم الأصلي أو وقعوا ضحية له، في حين أن النازحين لم يجتازوا حدوداً دولية ولكنهم فروا أيضاً من ديارهم لسبب من الأسباب).

ثالثاً: المقدمة

كان وما زال للمرأة السورية حضوراً مميزاً في الثورة السورية الأخيرة، وقد ترددت كثير من الأسماء النسائية الثائرة، واللواتي أصبحن بمثابة رموز للثورة، يظهرن بشكل دوري في الإعلام ناشطات ثوريات على مستوى عال من الثقافة، ولديهن قوة وجدانية وعاطفية قد لا توجد لدى الكثير من الثوار الرجال. وقد تردد في كثير من القنوات الإعلامية وصف الثورة السورية بأنها ثورة أشعلتها النساء، كما أنها شاركت فيها في جميع مراحلها وإلى الآن، فقد خرجت المرأة السورية في المظاهرات السلمية منذ البداية، وساهمت في النشاط الإلكتروني بشكل واسع من خلال التنسيقيات والفيسبوك ونشر المواد المرئية على النت، كما أنها رافقت الرجل في الثورة المسلحة، فكان هنالك العديد من النساء ممن نشطن في حقل المساعدة الطبية والمشافي الميدانية لإسعاف الثوار والمصابين المدنيين، ولم يقتصر دورها على ذلك، فقد حضرت بشكل لافت في المعارضة السياسية في الخارج، ونشطت في المجال الحقوقي والقانوني، ولم نجد مساحة في العمل الثوري إلا وكانت المرأة السورية مبادرة وناشطة ومخلصة في العمل فيه.

وحيث أن المرأة في المجتمعات العربية والإسلامية ومنها المجتمع السوري لها مكانة خاصة ويعد المساس بها من أشد الأمور حساسية بالنسبة للمجتمع وللرجل، فقد أصبحت مستهدفة من قبل النظام السوري الظالم، الذي أخذ يعاقب المجتمع السوري كله من خلال إيذاء المرأة بأبشع وأقسى الطرق، إذ لا يبقى هنالك حرمة لأي شيء عندما يريد النظام السوري الأسد الانتقام من الثوار ومن المجتمع الذي أنتجهم واحتضنهم. فالمرأة في الثورة السورية ثائرة، وزوجة ثائر، وابنة ثائر، واخت ثائر، فكيف يترك النظام السوري المتوحش فرصة كهذه للنيل ممن أسقطوا شرعيته الزائفة، ودمروا أسطوره التي امتدت عقوداً طويلة. ولكنه أسرف في انتهاك حرمة النساء السوريات، فقتل واعتقل وعذب وروع واغتصب، وكل هذه الجرائم لم تكن حالات خاصة إنما مورست بشكل ممنهج أعطى بعداً كارثياً لوضع المرأة السورية في الثورة. ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن هذه الممارسات ضد المرأة لم تكن وليدة الثورة السورية أو ممارسات طارئة على النظام السوري الأسد، بل هي إرث أسود وتركته من الشر الخالص التي ورثها الابن من أبيه، فقد ارتكب الأسد الأب انتهاكات سيئة الصيت ضد المرأة في السجون، وقد دونت في مذكرات بعض اللواتي نجين من السجون بعد سنوات طويلة وقاسية ومن أشهرهن هبة الدباغ التي كتبت مذكراتها عن تسع سنوات قضتها في سجون الأسد الأب في كتاب بعنوان "خمس دقائق وحسب". وهذا الشبل من ذاك الأسد، وكلاهما مجرم.

رابعاً: الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الخاصة بحقوق المرأة

أخذت المرأة حيزاً لا بأس به في المواثيق والعهود الدولية، بدأ بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مروراً باتفاقيات جنيف، ثم اتفاقية سيداو، وما ذكر في نظام روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية عن الجرائم الموجهة ضد المرأة. ورغم أن سورية موقعة على كثير من تلك الاتفاقيات إلا أن النظام السوري انتهك انتهاكاً واضحاً حقوق المرأة خلال الثورة السورية الأخيرة، فأصبحت المرأة السورية في حال يرثى له. ومن الاتفاقيات والمواثيق الدولية المهمة بشؤون المرأة:

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٨، وهو ميثاق يكفل الحقوق التي وردت فيه لجميع البشر، وقد جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عاماً لكل البشر دون تفرقة بينهم على أساس الدين أو اللغة أو الجنس ليحاول أن يضمن الحد الأدنى من الحقوق الإنسانية. وقد ركز الإعلان على الحقوق الأساسية مثل الحق في الحياة والحرية والمساواة والكرامة والسلامة وغيرها، ولم يتضمن حقوقاً تخص المرأة بشكل خاص، وقد تضمنت المواد ١٢، ١١، ٩، ٥، ٣ حقوق الإنسان التي قام النظام السوري بانتهاكها بشكل فاضح خلال الثورة السورية الأخيرة.

اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية (١٩٤٩)

"تقع اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية في صلب القانون الدولي الإنساني، وهي عصب القانون الدولي الذي ينظم السلوك أثناء النزاعات المسلحة ويسعى إلى الحد من تأثيراتها. تحمي الاتفاقيات على وجه التحديد الأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية".

كما أوجبت اتفاقيات جنيف الأربع وخاصة الاتفاقية الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، وضع الضمانات الأساسية لمعاملة المدنيين وحظر الأفعال اللاإنسانية التي تمارس ضدهم، مثل كافة أشكال العنف والقتل والتشويه والحط من الكرامة، كما ورد في الاتفاقية وجوب أن تكون النساء موضع احترام خاص وضرورة تمتعهن بالحماية، وعلى وجه الخصوص ضد الاغتصاب والاجبار، أو أي شكل من أشكال خدش الحياء. وشددت الاتفاقية على الدول الأطراف بأن تحاول قدر استطاعتها أن لا تصدر أحكام بالإعدام على الحوامل، وورد في الاتفاقية صون حق الاحترام للأشخاص المحميين ولشرفهم وحقوقهم العائلية وأديانهم وعاداتهم وثقافتهم وتقاليدهم، وضمان معاملتهم بشكل إنساني دائما، وعدم تعريضهم للعنف، وحماية النساء على وجه الخصوص من أي انتهاك أو اعتداء على شرفهن. كما تناول البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف (وهو بروتوكول خاص بالنزاعات غير الدولية) ضرورة ضمان المعاملة الإنسانية لجميع الأشخاص الذين لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية، وشدّد على ضرورة يجب أن يعامل الأشخاص المدنيين معاملة إنسانية دون تمييز. وقد وقعت سورية على اتفاقيات جنيف الأربع مثل جميع دول العالم، إذ تعتبر اتفاقية جنيف من أكثر الاتفاقيات قبولا على مستوى العالم

نظام روما:

وهو النظام الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية وقد تم اعتماده في الـ ٢٠٠١، ويشمل الجرائم التي على درجة عالية من الخطورة، مثل جرائم الإبادة، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والعدوان. وقد وردت الكثير من الانتهاكات التي يمارسها النظام السوري ضد شعبه وضد المرأة بشكل خاص، جزء كبير منها يقع تحت بند الجرائم ضد الإنسانية مثل القتل العمد، الإبادة، الاسترقاق، ابعاد السكان أو النقل القسري للسكان، السجن، التعذيب، الاغتصاب، الحمل القسري، التعقيم القسري، أو أي شكل من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة...الاختفاء القسري...الأفعال اللاإنسانية الأخرى ذات الطابع المماثل التي تتسبب عمدا في معاناة شديدة أو في أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية . وسورية موقعة على نظام روما، ولكنها غير مصادقة عليه. مما لا يتيح لمحكمة الجنايات الدولية ملاحقة المجرمين في نظام الأسد لأن سوريا لا تعتبر طرفا في نظام روما، إلا إذا تم تحريك الدعوى من قبل مجلس الأمن وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. أو عن طريق مدعي عام محكمة الجنايات الدولية.

اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة:

وهي اتفاقية دولية اعتمدها الجمعية العامة في ١٩٨٤، وتشمل الاجراءات المطلوبة من الدول الأطراف لمنع التعذيب على أراضيها بكافة الوسائل، وفيها من الحسم ما يكفي ليضمن الإنسان الامان على نفسه في أي دولة تحترم هذه الاتفاقية وتنفذ بنودها.

اتفاقية سيداو: وهي اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، تم اعتمادها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٧٩، وتلزم الاتفاقية الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة التي تكفل حقوق المرأة، وتحميها من العنف وعلى وجه الخصوص في النزاعات المسلحة، كما جاء البروتوكول اللاحق لاتفاقية سيداو ليضمن للنساء ممن عانوا من العنف حقهن بتقديم شكوى إلى لجنة حقوق المرأة التابعة للأمم المتحدة. وسورية أحدى الدول التي انضمت إلى اتفاقية سيداو.

خامسا حقوق المرأة في الإسلام في حالة الحرب

لم يغفل الإسلام جانبا من الحياة إلا ووضع له نواظم للتعامل معه، وحقوق وواجبات، وكانت المرأة من أهم المواضيع التي حرص الإسلام على منحها حقوقها وحث الناس على عدم التهاون في ذلك، وذلك لما للمرأة من أهمية في نهضة الأمة وبناء الإنسان من جانب، ولما وقع عليها من ظلم تاريخيا في مختلف الأمم والحضارات، فجاءت المرأة في الإسلام كيانا معتبرا له كينونته وكرامته واحترامه.

وفي حالة النزاعات المسلحة أو الحروب فقد كفل الإسلام لهن أن تصان حياتهن، إذ أجمع فقهاء المسلمين على أنه لا يجوز قتل النساء في الحرب لأنهن لا يباشرن القتال، ولكن في حال شاركن في القتال تنطبق عليهم ما تنطبق على المقاتلين من أحكام. كما أن الفقهاء استثنوا من الأصل العام في حرمة قتل النساء غير المقاتلات أن يكون الأعداء تمترسوا في أماكن صعبة الوصول، وضرورة ضرب هذه الأماكن، فهي هذه الحالة لابد من تجنب قتل النساء والأطفال، لأنه غير جائز، ولكن في حال لم يستطع أن يتجنبهم أو قتلهم خطأ، فيعفى عنه لأنه بغير قصد ولأن الهدف منه إلحاق الهزيمة بالعدو.

ومن وصايا الرسول صلى الله عليه وسلم في القتال: (اغزوا باسم الله في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا وليدا، أو امرأة ولا كبيرا فانيا، ولا مغلولا بصومعة)، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم حريصا على أن يغرس في نفوس الصحابة رضي الله عنهم خلق الوفاء في الحرب؛ فقد كان يودع السرايا موصيا بإياهم: (... ولا تغدروا..). وقد وصلت أهمية الأمر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتبرأ من الغادرين ولو كانوا مسلمين، ولو كان المغدور به كافرا؛ فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: (من أمن رجلا على دمه فقتله فأنا بريء من القاتل، وإن كان المقتول كافرا).

فبذلك نرى مما سبق الأخلاق العظيمة للإسلام التي ضمنت للإنسان احترامه وعلى وجه الخصوص المرأة في حالات السلم والحرب، وقد سبقت هذه المبادئ الإسلامية الاتفاقيات العالمية والمواثيق في الزمن وفي الأخلاق والمعاملة الراقية العادلة للمرأة.

سادسا: المنظمات والجمعيات السورية المهتمة بشؤون المرأة خلال الثورة

إن الولايات التي مرت على سورية وشعبها خلال الثورة السورية، ألفت بظلال ثقيلة على المرأة السورية، فقد تحملت -وما زالت- ظروفًا قاسية لا إنسانية، مما دفع بكثير من النساء السوريات والكثير من المهتمين بشأن المرأة والفئات المتضررة من الحرب، بأن تقوم بإنشاء منظمات وهيئات تعنى بشؤون المرأة من عدة نواحي، كما أن هنالك العديد من المنظمات التي كان لها وجود ونشاط قبل الثورة، أصبحت توجه جهودها إلى الاهتمام بشؤون المرأة السورية المنكوبة بسبب الدمار الذي حل بالدولة والمجتمع السوري.

ومن المنظمات التي ركزت جهودها بشكل كبير على دعم المرأة السورية، رابطة المرأة السورية وهي منظمة مجتمع مدني تأسست في ال ٢٠٠٦ في الأردن و ترأسها الأستاذة لبابة طيفور، وتضم عدة لجان لعل أهمها اللجنة الإغاثية ولجنة الدعم النفسي اللتان تنشطان بشكل كثيف خلال الثورة، إذا تعمل الرابطة على متابعة شؤون اللاجئين ومد يد العون لهن بكافة الأشكال، ولم يقتصر دور الرابطة على ذلك، إذ أن لديها لجنة حقوقية أيضا تقوم بتوثيق ما أمكنها من الانتهاكات التي تعرضت لها النسوة على أيدي نظام بشار الأسد خلال الثورة وترسلها إلى المحامين والمعينين لعرضها على الجهات المعنية.

وهناك أيضا كثير من المنظمات التي ظهرت ونشطت بعد الثورة لتلتحق بالحراك الثوري كل منها على طريقته وفي مجال اختصاصها فعلى سبيل المثال لا الحصر هنالك منظمة المرأة السورية التي تعنى وتدافع عن حقوق المرأة قانونيا ومجتمعيا، وهنالك المنظمة السورية للمرأة والطفل التي تتميز بإقامة العديد من الجهود الإغاثية في الداخل مثل مشاريع الدعم والتفريغ النفسي التي تقوم بها من خلال ناشطاتها في الداخل، الأمر الذي ينطوي على مخاطر كبيرة وتضحية من طرفهن من أجل القيام بواجبهن تجاه الثورة.

ومن الهيئات المهمة التي تشكلت مؤخرا، رابطة سوويات التي تضم النساء السوريات في دول اللجوء، وتعمل هذه الهيئة تحت إشراف المنظمة العربية لحقوق الإنسان من خلال مكتبها للمرأة والطفل، وقد عقد المؤتمر التأسيسي للرابطة في القاهرة في إبريل ٢٠١٣، وهي تهدف بالإضافة إلى المساعدة الإغاثية للمرأة السورية إلى توعيتها بحقوقها وتقديم المساعدة القانونية للنساء السوريات.

وهناك أيضا شبكة المرأة السورية التي عقدت مؤتمرها التأسيسي في القاهرة في مايو ٢٠١٣، التي تعنى بتمكين المرأة السورية ومساعدتها على تجاوز مرحلة الأزمة. ومما يميز شبكة المرأة السورية عن غيرها من المنظمات والهيئات المهتمة بشؤون المرأة السورية هو اتخاذها شكل الشبكة وليس الشكل

التقليدي المؤسسي، الأمر الذي ناقشته ندى الخش إحدى المؤسسات للشبكة، إذ قالت: (أما اتخاذها شكل الشبكة فذلك للابتعاد عن الشكل المؤسسي، لأن المنظمة تحكمها قوانين أكثر صرامة وحالة هرمية إدارية مما قد تشكل سبب لتعطيل العمل فقد تشعر بعض النساء بأنهن ليسوا على نفس الدرجة من العطاء، بالإضافة للهدف الرئيسي وهو التشابك فيما بين العاملين في المجال النسائي السوري، سواء أفراد أو منظمات صغيرة أو كبيرة وما يوفره الشكل الإداري الأفقي من مرونة).

ومن المنظمات والهيئات المهتمة بمساعدة المرأة السورية، منظمة حقوق المرأة السورية، ملتقى سوريات يصنعن السلام، منظمة ميثاق سورية، منظمة حرائر سورية، المنظمة السورية لحقوق الإنسان (سواسية)، شبكة إغاثة سوريا، الجمعية الطبية السورية الأمريكية (SAMS)، منظمة السراج السورية للإغاثة والتنمية، الرابطة الطبية للمغتربين السوريين، منظمة أيتام سورية، جمعية الوحدة والتعاون السوري، جمعية الأيدي البيضاء في سورية، رابطة من أجل سوريا حرة، هيئة المرأة السورية، هيئة النساء السوريات للعمل الديمقراطي، لجنة أنصار المرأة السورية التابعة لجمعية الكتاب والسنة بالأردن.

منظمات كثيرة وهيئات ومجموعات عمل كلها تحاول أن تنشل المرأة السورية مما لحق بها من خراب ودمار، وتحاول أن تمد لها يد العون لتستطيع النهوض بنفسها وبوطنها وشعبها، وقد ذكرنا المنظمات السابقة من باب الأمثلة وليس الحصر، ولم نجد دافعا للكتابة عن بقية الهيئات والمنظمات لما هنالك من تشابه كبير في أهدافها ونشاطاتها. ونجد أنه من المجدي لتلك المنظمات أن تلتفت أكثر إلى جانب بناء الذات لدى المرأة بدلا من الإغراق في الأعمال الإغاثية والدعم النفسي، إذ إن سورية المستقبل بحاجة ماسة إلى جهود نوعية من قبل المرأة السورية في مواجهة الآثار النفسية والاجتماعية والثقافية بل والاقتصادية أيضا التي ستخلفها الحرب الدائرة بين الثوار وقوات الأسد ومن معها.

سابعاً: الانتهاكات التي تعرضت لها المرأة خلال الثورة السورية

تدفع المرأة السورية فاتورة باهظة لقاء نضال شعبها في سبيل الحرية وكرامة الإنسان، وإذا كان الرجل يحمل السلاح ويتعرض لخطر يهدد الحياة أكثر، فالمرأة في الثورة السورية تحمل عبء البيت الذي يتركه الرجل وراءه، فهي التي تحميه، وتؤمن له مستلزمات العيش، وهي التي تتعرض للخطر في كل تفصيلية من تفاصيل الحياة اليومية، وحتى وإن بقيت المرأة في بيتها، فإن ذلك لا يمنع عنها التهديد، بحيث تتعرض للترويع من المداهمات والتفتيش وكل الاحتمالات التي قد تحدث خلال تلك المداهمات التي تتدرج من الترويع والخوف إلى العنف الجنسي والاعتقال، وقد يتم قتلها أو تموت تحت التعذيب.

العنف الجنسي و الاغتصاب، والحمل القسري:

لعل العنف الجنسي من أكثر الأسلحة للإنسانية التي يستخدمها النظام السوري ضد شعبه، وهو يلعب على الوتر الأكثر حساسية في المجتمعات العربية الإسلامية، إذ إن المرأة تمثل عرض الرجل وشرفه

وأي مساس بها يعد التجاوز الأكثر استفزازا وإيذاء ليس للمرأة وحدها أو للرجل وحده، إنما للمجتمع بأكمله، فالاعتداء على قيم المجتمع وأعرافه ومنظومة المبادئ الأكثر أهمية وحساسية بالنسبة له، هو بمثابة جريمة إنسانية مركبة إن جاز لنا التعبير، فهي من ناحية تحطم المرأة التي تم ممارسة العنف الجنسي ضدها، ومن ناحية ثانية تكسر عنفوان وعزيمة الرجل الذي تكون تلك المرأة امه أو اخته أو زوجته أو ابنته أو قريبته، ومن ناحية ثالثة تترك أثرا عميقة في المجتمع الذي سيواجه مشكلات اجتماعية معقدة بسبب تلك الجرائم، على سبيل المثال النظرة إلى المرأة التي تعرضت لتلك الانتهاكات ومشكلات دمجها في المجتمع، وشعورها هي و أهلها بالإهانة، وحالتها النفسية والجسدية التي قد لا تستشفي منها تماما.

وقد مارس النظام السوري الجرائم المرتبطة بالعنف الجنسي بشكل ممنهج، إذ لم تكن حالات فردية فقط، بل أصبحت ظاهرة، إذ (تشير تقديرات الشبكة السورية لحقوق الإنسان الاستقصائية في ظل هذه الظروف الإجتماعية والمنع للمنظمات الحقوقية أن النساء الذين تعرضوا لعمليات اغتصاب قد تجاوزت أعدادهن ال ٧٠٠٠ حالة بينهن ٤٠٠ حالة لفتيات صغيرات دون سن ال ١٨ وقد حصل ذلك في حي كرم الزيتون وحي الرفاعي وبابا عمرو في حمص وفي جسر الشغور في إدلب. من بينهن أيضا ما لا يقل عن ٨٥٠ حالة اغتصاب حصلت في داخل الأفرع الأمنية والمعتقلات، لكن تبقى حالات الاغتصاب الأكثر انتشارا هي التي حصلت خلال الاقتحامات والمداهمات). كما تم توثيق ١٢٠٠ حالة اغتصاب عند جامعة الدول العربية. وفي تقديرات أخرى يقول ميسرة بكور من مركز الجمهورية لحقوق الإنسان أن أعداد المغتصابات في الثورة السورية يبلغ ٣٠٠٠ حالة، منهم ستة تم قتلهم من قبل أهلهم، و١٦ حالة قتلت تحت التعذيب، وفي إحدى الحالات قتل الوالد الفتاة المغتصبة ثم قتل نفسه لتتحول بذلك الجريمة إلى مأساة وكارثة إنسانية، كما تذكر الناشطة السورية سلمى الجزائري بأن هناك توثيق ل ٤٠٠٠ حالة اغتصاب، وأغلب الحالات كانت إما مداهمات منازل أو في المعتقل، وبحسب الجزائري أن فرع فلسطين الامني هو المسؤول الأكبر عن حالات الاغتصاب، وذكرت بأن هنالك ٢٧ حالة اغتصاب موثقة باسم شبيح وأحد، وأضافت بأن أغلب الحالات كانت في حمص وداريا ودوما.

ولا تكتفي عناصر الأمن والشبيحة الموالية للنظام الأسدي، باقتراف جريمة الاغتصاب فقط، بل بحسب اللجنة السورية لحقوق الإنسان، فإن تلك العناصر تقترب أعمالا تزيد من "الوحشية والسادية، حيث يتم تصوير الاعتداء الجنسي والابتزاز به من أجل إعادة الانتهاك أو ابتزاز الأهل بالمال. وكذلك تشويه أعضاء الجسد والإجبار على التعري في أماكن الاختطاف والمعتقلات، أو ممارسة جريمة الاغتصاب أمام أفراد العائلة أو في أماكن عامة وعلى الحواجز العسكرية. وكذلك التسبب بالحمل، والتعريض المتعمد لنقل الأمراض، إضافة إلى حالات القتل التي اقترنت بجريمتي الخطف والاغتصاب. كما وثقت حالات اغتصاب في المعتقلات كوسيلة للضغط للحصول على اعترافات."

وبحسب نظام محكمة الجنايات الدولية، تعتبر جرائم العنف الجنسي والاغتصاب والحمل القسري جرائم ضد الإنسانية ويحاسب كل من قام بها، في محكمة الجنايات الدولية إذا ما تم توثيق تلك الجرائم وتقديم القضايا للمحكمة.

وعلى الجانب النفسي، تعاني المرأة التي تعرضت لاغتصاب بحسب الاختصاصي النفسي أحمد النعيمي، من ثلاثة مشاعر تشكل لها مشاكل نفسية وهي: الشعور بالذنب، الخوف والرعب الذي يصيبها بسبب ما يتضمنه الاغتصاب من هجوم وغضب، وأحيانا احتقار الذات. وأضاف النعيمي بأن مثل هذه الحالات بحاجة إلى دعم نفسي ومجتمعي عميق لمن تعرضن لهذه الجريمة. وفي الحالات التي يحدث فيها حمل نتيجة للاغتصاب فإن المشكلة تكون أكثر عمقا، إذ أن الجنين سيكون الشاهد الحي على ما تعرضت له تلك المرأة من انتهاكات وستعاني معاناة شديدة وصراعا نفسيا في نظرتها لذلك الطفل ما بين غريزتها كأم وبين كونه يحمل جينات (الوحش) الذي قام باغتصابها، (وفي هذه الحالة أفتى بعض الفقهاء بجواز الاجهاض قبل ١٢٠ يوما من بدأ الحمل)، لذلك يحث الناشطون النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب بمراقبة أنفسهن في حالة حدوث الحمل واتخاذ الاجراءات المناسبة إذا ما كانت المرأة تريد الاجهاض.

الاعتقال والتعذيب والسجن:

إن اعتقال النساء في الثورة السورية بدأ مع بداية الثورة، عندما شاركت عدد من النساء السوريات في المظاهرات السلمية، وكان لهن نشاط ثوري في أكثر من مجال، واستمر اعتقالهن وتعذيبهن طوال الثورة وعلى نطاق واسع، بحيث حتى وإن لم يكن للفتاة دور مباشر في الثورة، فإنها باتت تعتقل انتقاما من أبيها أو أخيها أو أي رجل ناشط في الثورة.

وبحسب مركز توثيق انتهاكات حقوق الإنسان التابع للائتلاف السوري المعارض، فإن ٥٦٨ امرأة تم اعتقالها في سجون النظام السوري، بينهم ٢٩ طفلة (وذلك كما جاء في تقرير على قناة الآن في فبراير ٢٠١٣)، كما أن المركز يتوقع أن الأعداد الحقيقية تفوق الأعداد الموثقة بكثير، وذلك عائد لأكثر من سبب أهمها حساسية الأمر بالنسبة للأهل وتكتمهم على اعتقال الفتاة أو المرأة التي تنتمي لعائلتهم، كما أن الوضع الأمني المعقد يحول دون وصول المختصين لتوثيق الحالات. وتعرض المعتقلات داخل سجون النظام لشتى أنواع التعذيب النفسي والجسدي، وأبشع أنواع المعاملة غير الإنسانية، إذ تتعرض المعتقلة بحسب معتقلات سابقات وناشطين في الثورة إلى الضرب بالكهرباء، والضرب على الأرجل ثم سكب الماء والملح عليها لزيادة الألم، والحبس الانفرادي لفترات طويلة، وتعريضهن لمدة أيام، والضرب بالعصي، واطفاء السجائر في جروحنهن، والتهديد بالاغتصاب، والاغتصاب، والتهديد بالإعدام الميداني، وتعرض المعتقلة بالإضافة إلى الإهانة الجسدية والنفسية إلى الابتزاز المادي لها ولأهلها.

وهناك حالات وثقتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان تعرضت فيها نساء سوريات إلى تعذيب وحشي متواصل لعدة أيام منها فاطمة سعد من مدينة اللاذقية التي كانت ممن تعرضن خلال الاعتقال

للتعذيب الجسدي والنفسي معا ، بعد مdahمة المخابرات العسكرية لمنزلها فجر يوم ٢٨-٦-٢٠١٢ اعتقلتها مع والدها بتهمة تجهيز مشافي ميدانية ، وخلال التحقيق رشقها المحقق بفنجان قهوة أمامه بينما لا يزال والدها موجودا دون أن يتمكن من عمل أي شيء للدفاع عن ابنته وبعد أن غادر بدأ العناصر بالتناوب على ضربها بالأيدي والأرجل والسياط وحتى البصاق في وجهها، وحين كانت تنهار مغشية عليها، كان أحدهم يفرغ زجاجة ماء بارد على رأسها حتى تستفيق ليتابعوا معها التحقيق الذي كان يدوم لـ ١٢ ساعة متواصلة، تعرضت فاطمة للشبح، كما تعرضت لحرق جسدها بأعقاب السجائر مرات عدة، تقول فاطمة: (كانت رحلة طويلة من الرفس والضرب والتهديد حتى أقر بمعرفتي بأحد الناشطين وحين اعترفت بعد أن هددني باغتصابي قاموا بتعليقي لثلاثة ساعات بعد ربط يدي ورفعني عن الأرض، شعرت بأني أموت، قام المحقق بصعقي بعصا خشبية عليها شريط كهربائي معي لثلاثة أيام متتالية).

القتل:

لعل القتل هو الانتهاك الأكبر بالنسبة لوجود الإنسان، فهو ينهي الحياة ذاتها ويحرم الإنسان من حقه الأساسي الأول، وقد دفع السوريون والسوريات فواتير دماء عالية، فقد طالت آلة القتل الوحشية للنظام السوري جميع فئات المجتمع ولم يسلم منها طفل ولا امرأة ولا كبير في السن ولا مريض. وقد بينت تقارير حقوقية بأن الطريقة التي يستهدف بها النظام أهدافه العسكرية ضد شعبة تستهدف المدنيين بشكل واضح، بحيث يستخدم أسلحة مdahها واسع بحيث تسبب دمارا كبيرا وقتلى أبرياء من النساء والأطفال وكبار السن الذين لا يشاركون في الاعمال العسكرية، وقد فبحسب التقديرات الشبكة السورية لحقوق الإنسان تبلغ أعداد النساء اللواتي تعرضن لعنف جنسي إلى ٦٠٠٠ حالة في جرائم الاغتصاب لنساء وفتيات البعض منهن أعمارهن تحت الـ ١٨. إذ تقدر الشبكة أن عدد الفتيات تحت الـ ١٨ ممن تعرضن للاغتصاب في حمص وحدها ٤٠٠ حالة، و ٧٠٠ حالة داخل الفروع الأمنية. كما تم توثيق ١٢٠٠ حالة اغتصاب عند جامعة الدول العربية. وفي تقديرات أخرى يقول ميسرة بكور من مركز الجمهورية لحقوق الإنسان أن أعداد المغتصابات في الثورة السورية يبلغ ٣٠٠٠ حالة، منهم ستة تم قتلهم من قبل أهلهم، و ١٦ حالة قتلت تحت التعذيب، وفي إحدى الحالات قتل الوالد الفتاة المغتصبة ثم قتل نفسه لتتحول بذلك الجريمة إلى مأساة وكارثة إنسانية، كما تذكر الناشطة السورية سلمى الجزائري بأن هناك توثيق لـ ٤٠٠٠ حالة اغتصاب، وأغلب الحالات كانت إما مdahمات منازل أو في المعتقل، وبحسب الجزائري أن فرع فلسطين الامني هو المسؤول الأكبر عن حالات الاغتصاب، وذكرت بأن هنالك ٢٧ حالة اغتصاب موثقة باسم شبيح وأحد، وأضافت بأن أغلب الحالات كانت في حمص وداريا ودوما.

وبحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإن معدل قتل النساء والأطفال في الثورة السورية يساوي ثلاثة أضعاف معدلهم في الحروب.

وتفيد التقارير بأن معظمهم قتل خلال القصف على المدن، وإلقاء براميل المتفجرات، والمجازر التي اقترفها النظام، والمداهمات التي كان تقوم بها قواته، كما ذكرت بأن ٤٢٠ من الضحايا النساء قتلن برصاص القناصة، وتضيف التقارير بأن عدد الضحايا النساء يشمل ٢٥٠٠ طفلة، منهم ٢٥٠ رضية. وأن العدد الأكبر من الضحايا كان في مدينة حمص حيث قتلت ١٤٠٠ امرأة، ثم ريف دمشق، حلب، إدلب ودرعا. "وبحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تعرضت ٢٤ محتجزة للتعذيب حتى الموت منذ مارس/آذار ٢٠١١ لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من التحقق على نحو مستقل من أعداد المحتجزات أو اللواتي توفين أثناء الاحتجاز، بسبب منعها من الوصول إلى مقرات الاحتجاز في سوريا (نشرت المعلومات في حزيران ٢٠١٣).

ولم يتورع النظام السوري الأسدي عن استخدام كافة الوسائل المتاحة لديه في القتل، وكأنه أصيب بهوس القتل، فلا شيء يردعه عن اراقة مزيد من الدماء وقتل الأبرياء، فقد ارتكب النظام مؤخرا (اواخر اغسطس ٢٠١٣) مجزرة في الغوطين بدمشق، بإطلاق سلاح كيماوي رجح العديد من المختصين أن يكون غاز السارين السام، أدى إلى قتل ما يزيد عن ١٤٠٠ قتيل أغلبهم من النساء والأطفال.

المعاناة النفسية (فقد الأبن أو الزوج أو أحد الأقرباء أو المقربين):

لم تقتصر معاناة المرأة السورية على ما يلحق بها من أذى جسدي ونفسي موجه ضدها هي، بل تجاوز ذلك إلى المعاناة النفسية الشديدة التي تمر بها جراء ما يحصل بعائلتها من أضرار وما يلقى على عاتقها من مسؤوليات ومهام لم تكن قد ألفتها من قبل، وفي ظروف حرب لا إنسانية لا يستثنى منها النظام الأسدي الظالم أحدا.

فبحسب شبكة حقوق الإنسان السورية، فإن عدد النساء اللواتي فقدن أزواجهن قد وصل إلى أكثر من ١٧ ألف امرأة. كما أن هنالك أكثر من ١٥ ألف امرأة يعد أزواجهن في عداد المفقودين قسريا وهناك ٤٠ ألف طفل فقدوا آباءهم، لتبقى المرأة السورية التي فقدت المعيل والشريك في مواجهة متطلبات قاسية لا تجد لها حلا في ظل انعدام الأمن، والغلاء الذي لم تشهد له سورية مثيل.

ولا تقتصر المعاناة على فقدان الزوج، بل أن الامهات الثكالي الذين يودعن أبناءهن كل يوم في سورية، يلاقين حسرة وقهرا ويعشن حياة كلها أسى وحزن على ابنائهن الذين طالتهم آلة القتل الوحشية دون ذنب غير المطالبة باحترام انسانياتهم، وتروي الأمهات للإعلام الألم الذي تشعره عند سماعها خبر أحد أبنائها، أو عندما تستدعى للتعرف على جثته، والحزن الذي يعتصرها عندما ترى أحد أحفادها اليتامى أو الزوجة التي أصبحت أرملة وهي في أول شبابه.

الترويع:

إن ما يحصل في سورية لا يعد نزاعا مسلحا تقليديا، حيث الأطراف المتقاتلة غير واضحة والأهداف العسكرية غير واضحة، فكل بيت في سورية أصبح مستهدف وكل إنسان مهدد في حياته وعرضه وأهله،

والعدو الذي يواجهه الثوار ليس عدوا تقليديا، إنما عدو وحشي لا توجد لديه محددات أخلاقية، وفي بيئة كهذه يعيش الإنسان في حالة من انعدام الأمن، ويتولد لديه شعور مزمن بعدم الامان، وفي حالة الثورة السورية بسبب طول الامد الذي تجاوز إلى الآن السنتين، فإن الحالة النفسية لمن يعيش في المناطق التي يكون فيها الصراع على أشده، تتدهور فكيف إذا كانت امرأة والنساء معروفات برهافة الحس وسرعة التأثر. فالمرأة السورية شهدت الاهوال خلال الثورة، إذ ان النساء داخل سورية لديهن خوف دائم من احتمالية مدهمة المنازل والتعرض لهن، كما أن القصف وأصوات الحرب لا تترك لهن ولا لأطفالهن فرصة للهدوء والطمأنينة، وإن مشاهد الدمار والجثث المشوهة والممثل بها في بعض الأحيان تكفي لتطبع الخوف والرعب في ذاكرة النساء والأطفال، ولا يمكن ان نغفل الآثار النفسية العميقة للنساء اللواتي شهدن المجازر التي قام بها النظام السوري تجاه الأبرياء وقتل الأطفال والنساء والممارسات الوحشية التي تقوم بها قوات النظام قبل القتل من تعذيب، فلا يمكن تجاوز آثار هذه الظروف مادام النزاع المسلح دائر حتى الآن، وحتى بعد أن ينتهي النزاع فالتعافي بحاجة إلى جهود منظمة واسعة النطاق على مستوى الفرد والمجتمع.

اللجوء:

تزايد أعداد اللاجئين السوريين يوميا في دول اللجوء وخاصة الأردن وتركيا ولبنان ومصر، (فوفقا للأمم المتحدة فإن أكثر من ١,٦ مليون سوري فروا من بلادهم إلى الدول المجاورة منذ بداية النزاع)، وتشير التقديرات إلى أن الأعداد الحقيقية تتجاوز هذا الرقم بكثير. ومن الطبيعي أن يكون النساء والأطفال هم الغالبية من اللاجئين السوريين، إذ أشار أحد تقارير الأمم المتحدة (يوليو ٢٠١٣) بأنه تبلغ نسبة النساء والأطفال من اللاجئين السوريين في لبنان (٧٠%). ومن المنطقي أن تكون النسب متقاربة في بلدان اللجوء الأخرى، الأمر الذي يلقي الضوء على معاناة المرأة السورية، بسبب النظام السوري المستبد الذي حرمن من وطن يأمن فيه على أنفسهن وأطفالهن، إذ تعيش اليوم اللاجئة السورية أقصى أنواع المعاناة بسبب اللجوء وما تتعرض له من ظروف تنتهك كرامتها الإنسانية، وحياة لا تتوفر فيها المتطلبات الأساسية، فقد هربت المرأة السورية من ظلم النظام السوري، إلى جور اللجوء.

ففي المخيمات تعاني المرأة السورية معاناة يومية لها عدة أبعاد:

البعد النفسي: إن اللاجئين السوريين يرزحون تحت ظروف غير إنسانية، فمعاناة الغربة تحمل بداخلها كثيرا من الألم والحزن والخوف والقلق، ففي انتظار المستقبل المجهول تجلس المرأة السورية في المخيم تحلق في الفراغ، حيث لا معطيات واضحة تبني عليها حلما لغد أفضل، ولا تترك لها الظروف فسحة للراحة فالمرأة السورية اللاجئة قلقة على مصيرها، خائفة على أولادها الذين يكبرون في ظل ظروف غير طبيعية فهناك من اللاجئين من أكدوا على أن خروج الأطفال من الخيم للعب في الخارج أو التنزه يعرضهن لخطر الإيذاء أو الاعتداء عليهم، وأكدت أحدهن أنها تخاف على بناتها حيث لا تترك

وأحدة منهن تخرج إلى دورات المياه المشتركة في المخيم لوحدها، خوفاً من التعرض لها. بالإضافة إلى ذلك هنالك المندسون من جانب الأمن السوري الذين يحاولون دخول مخيمات اللاجئين السوريين يثيرون قلقاً في قلوب اللاجئين وعلى الأخص النساء اللواتي يعرفن خطر عناصر الأمن السوري عليهن. كما أن التضخيم الإعلامي لموضوع الزواج غير المتكافئ من السوريات والذي يعتمد على استغلال ظروفهن، يخلق معاناة نفسية عميقة لدى المرأة السورية، إذ أنه رغم وجود حالات من الزواج بسوريات في بلدان اللجوء إلا أنه من الواضح حسب تتبع الأرقام والإحصائيات أنها لا ترقى لتكون ظاهرة كما هو الأمر عليه في الإعلام الذي يحاول أن يبني أساطير على هذه المسألة التي يعرف بأنها حساسة وتجلب جمهوراً إعلامياً، فعلى سبيل المثال، في الأردن (أظهرت أرقام دائرة قاضي القضاة أن زواج السوريات من أردنيين خلال النصف الأول من العام ٢٠١٢ كانت ضمن المعدلات السنوية الإعتيادية)، مما يدل على الفجوة بين الواقع والصورة الإعلامية له.

ومما يدخل في باب المعاناة النفسية أيضاً، استغلال الظروف الصعبة للاجئات السوريات للقيام بأنشطة تبشيرية من قبل هيئات معنية بالدعوة إلى الدين المسيحي، وقد ظهر في قناة (CBN NEWS) تقرير عن زيارة لاجئات سوريات لأحدى الكنائس كجزء من نشاط تبشيري، وفي فيديو على اليوتيوب تظهر إحدى النساء السوريات اللاجئات في الأردن وهي تشرح عن الكتب المسيحية التي وزعتها عليهن هيئات تبشيرية وعدت بمساعدة اللاجئين مادياً مقابل حفظ الكتب المسيحية.

نرى مما سبق المعاناة النفسية للمرأة السورية في المخيمات، فالوضع النفسي للاجئات يزداد سوءاً مع طول الأزمة وعدم وجود حل فعلي للوضع في سورية.

المعاناة الصحية:

لا تقتصر معاناة المرأة السورية على القلق والخوف، إنما تتعدى ذلك للمعاناة الصحية التي تمر بها في المخيمات، سواء على صعيد المرافق ونظافة المياه ووفرته، ودورات المياه المشتركة التي تنقل الأمراض، أو من كثرة القوارض التي تنتشر في بعض المخيمات سيما في المخيمات المقامة في مناطق صحراوية وغير المجهزة بما يضمن البيئة الصحية لمن هم داخل المخيم، كما أن هنالك معاناة في تلقي العلاج والأدوية للنساء الحوامل أو المرضعات أو من يعانين من أمراض تتطلب علاجاً مستمراً أو طارئاً، كما أن المواصفات الصحية للأكل ليست في المستوى المطلوب حيث سجلت حالات تسمم في بعض المخيمات.

نجد مما سبق الظروف الصعبة التي تعاني منها اللاجئات السوريات، حيث لا بديل لهن عن القتل والترويع داخل بلدهم الذي تحول إلى ساحة كبيرة للحرب، إلا مكابدة وتحمل هذه الظروف التي دفعهم إليها النظام السوري الظالم الذي بدل أن يحمي شعبه ويوفر لهم الأمان، شردهم في دول اللجوء، ينتظرون تحركاً من المجتمع الدولي لتنتهي المأساة التي تزداد تعقيداً يوماً بعد الآخر.

النزوح:

إن انتقال الأسر السورية من مدينة إلى أخرى ومن مكان إلى آخر داخل سورية، بسبب الظروف الأمنية في بعض الأحيان، وبسبب فقدان المأوى في أحيان أخرى، أدى إلى أزمة إنسانية كبيرة، وخصوصاً مع موجات الغلاء غير المحتملة في سورية المتزامنة مع انخفاض الليرة السورية إلى أدنى مستوياتها مقابل الدولار، وندرة الوقود ونقص الغذاء، وتوقف نسبة كبيرة عن العمل وتعطى مصالحهم ودخولهم، مما أرق كاهل العائلات عندما أصبحت تستضيف عائلات نازحة من مناطق أخرى في سورية، وهي أصلاً لم تعد قادرة على سد احتياجاتها. ولنتخيل حجم الأزمة التي يشكلها النزوح في سورية، يكفي أن نعرف أن هناك - حسب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة - أربعة ملايين نازح داخل التراب السوري بينهم ٧٥% من النساء والأطفال، يعيش كثير منهم في المساجد والأمكنة العامة، وتحت الأشجار حيث تنعدم الخدمات أو المرافق الإنسانية الأساسية، فلا مياه ولا دواء ولا غذاء، وأكثر من ذلك أن نسبة كبيرة منهم مازالت مهددة في أمنها أيضاً، حيث من الممكن أن تطالبهم نيران قوات النظام وشبيحته. حيث أن النازحين يعانون من مشكلة أساسية بأن المنظمات الدولية والهيئات المعنية بتقديم العون والمساعدة لهم تعاني من صعوبة في الوصول إليهم بسبب الوضع الأمني في سورية.

وبما أن المرأة السورية تشكل نسبة كبيرة من النازحين من جهة، ومسؤولة عن رعاية الأطفال الذين يشكلون الجزء الأكبر من جهة أخرى، فهي تحمل حملاً كبيراً في ظروف غير إنسانية، وهي الجندي المجهول في حرب غير متكافئة زجها بها النظام السوري الظالم.

ورغم كل تلك الانتهاكات والجرائم الوحشية التي ارتكبت وترتكب في حق المرأة السورية، إلا أننا لم نسمع صدى دولي لهذه القضية الإنسانية الطارئة، ولم نجد منظمات دولية حقوقية اهتمت بقضية المرأة السورية على نحو حثيث وبشكل يبرز مدى خطورة وضع المرأة السورية سواء في الداخل السوري أو في دول اللجوء، ولم نجد منظمات تتولى مشاريع عملية تهدف لمساعدة المرأة السورية على التأقلم واجتياز هذه المرحلة -التي نتمنى أن لا تطول- من حياتها. فعلى كثرة المنظمات والهيئات الدولية المعنية بحقوق المرأة، إلا أنه -حسب المعلومات المتوفرة لدينا- لم تصدر تقارير تفصيلية خاصة عن وضع المرأة السورية حتى عام ٢٠١٣ بعد مضي ما يقارب العامين على بدء الانتهاكات تجاهها، وقد صدر التقرير الذي عنون به (العنف ضد المرأة في سوريا: الخروج من الصمت) عن الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان الذي صدر نتيجة لجهود بعثة تقصي حقائق دولية عقدت اجتماعات مع لاجئات سوريات في الأردن في ديسمبر ٢٠١٢. وقد يدلنا عنوان التقرير أنه بالفعل كان هناك صمت حيال قضايا الانتهاكات ضد المرأة السورية التي يقوم بها النظام السوري منذ أن اندلعت الثورة ضده.

ثامنا: واجبنا وآليات العمل تجاه المرأة السورية

على المستوى النفسي والاجتماعي :

• إعداد وتدريب الكوادر التي لديها إمكانيات في مجال الدعم النفسي والاجتماعي، ومختصين لمساندة اللاجئين ومن المفيد أن تكون تلك الكوادر منتقاة من مخيمات اللجوء وأماكن تجمع اللاجئين السوريين في دول اللجوء، وذلك لأن هذه الكوادر ستكون أكثر قدرة على تفهم ظروف واحتياجات اللاجئين، وأكثر قدرة على التعاطي مع مشكلاتهن، كما ان القرب الجغرافي مهم في هذه الحالة ويتيح مساعدة أسرع، بالإضافة إلى أن تدريب كوادر من نفس اللاجئين سيكون له أثر كبير على تقبل الأخريات من اللاجئين لهن، نظرا لوحدة الحال والمعاناة المشتركة، الأمر الذي يتيح التفاعل الإيجابي بين المختصين واللاجئين. كما أن اختيار الكوادر من نفس المخيمات أو من تجمعات اللاجئين، يجسد أمثلة حية على قدرة اللاجئين على تجاوز الأزمة وبناء الذات القوية من جديد.

• توحيد جهود المنظمات والهيئات والروابط والمليقيات المهمة بشؤون المرأة السورية لتوفير النفقات، والجهد، وتوحيد الخطاب الإعلامي الخاص بشأن المرأة السورية، الأمر الذي يساعد في تركيز الجهود والرفع من سوية هذه المنظمات، وتحويلها إلى جهة اعتبارية يمكن الوثوق بها أكثر، بدل أن تكون منظمات وهيئات كثيرة غير منسجمة ولا تنسق مع بعضها البعض.

• توطيد العلاقات بين اللاجئين السوريين من داخل المخيم، ومن خارجه مما يساعد على التخفيف من حدة شعورهم بالإقصاء والعزلة، الأمر الذي يساعد على إعادة دمجهم في المجتمع مرة أخرى بعد أن تنتهي الأزمة. ومن الممكن تحقيق ذلك عن طريق العمل التطوعي والتنسيق بين مسؤولي المخيمات السورية والمنظمات والهيئات المهمة بشأن اللاجئين.

• تقديم الاستشارة للأسر السورية من قبل اختصاصيين نفسيين واجتماعيين، وذلك لمساعدتهم على التأقلم مع الظروف الطارئة والصعبة التي يعيشون فيها، والقدرة على الحفاظ على بنية الأسرة وتماسكها خلال هذه الظروف.

على المستوى الاقتصادي

• إعداد المؤهلات من اللاجئين وتدريبهم ليقمن بأعمال انتاجية تدر عليهم الدخل عبر مشاريع صغيرة، أو إعدادهن كمعلمات ضمن مشاريع التعليم البديل للأطفال اللاجئين وخصوصا في المخيمات التي تفتقر منذ انشائها إلى خدمات تعليمية منظمة، ومن الممكن أن توكل إليهم مهام اجتماعية. وفي هذه الحالة يتم مساعدة اللاجئين لتأمين حياة كريمة لهن، وهو نوع من العلاج للتأقلم مع الأوضاع غير التقليدية التي يعيشون فيها.

• قيام جمعيات خيرية جزء من طابعها اقتصادي، بعرض وترويج المنتجات اللاجئين السوريين، في المجتمعات المحلية لبلدان اللجوء. أو قيام تلك الجمعيات بتأسيس أعمال مهنية بسيطة تستطيع المرأة

السورية من خلالها القيام بمشاريع ذات مردود مادي مثل فتح مشاغل خياطة وتوفيرها للسوريات للتعلم والعمل من خلالها، أو الترويج بشكل منظم لأعمال فنية تقوم بها النساء السوريات مثل الصوف والخزف والقش وغيرها، أو لعمل مأكولات متنوعة وبيعها للمجتمع المحلي.

• تسليط الضوء إعلامياً على أهمية النزاهة لدى العاملين على توزيع المساعدات على اللاجئين السوريين دون أن يتخللها عمليات فساد أو سرقات للأموال والمواد التي ترسلها الجهات المختلفة للاجئين السوريين.

• إطلاق مبادرات اقتصادية على مستوى الدول والمنظمات الدولية المعنية، لمساعدة المرأة اقتصادياً سواء بشكل فردي أو جماعي، وقد تكون على شكل مبادرات لتمويل مشاريع إنتاجية، أو لتأهيل المرأة لتكون منتجة خلال برامج مهنية متخصصة، أو لتسويق منتجاتها على مستوى bazارات ومعارض محلية وإقليمية ودولية.

على المستوى السياسي والقانوني:

• المساعدة على وضع التشريعات القانونية التي تعاقب بشكل رادع أي انتهاك بحق المرأة، وذلك من خلال مشاركة المرأة الفعلية في الحياة السياسية وفي البرلمان، واقتراح مشاريع قوانين لإنصاف المرأة التي همشها النظام السوري الحالي وجعلها ديكوراً يسوق فيه مفاهيم مشوهة عن حقوق المرأة وحرية المرأة والمساواة بين الرجل والمرأة.

• قيام القيادات النسائية للثورة السورية، بتشكيل تجمع لبناء ذات المرأة السورية، وإبراز هويتها، ولبلورة مطالب محددة ومنصفة وقابلة للتحقيق.

• القيام بحملات إعلامية واسعة النطاق، لتبيين فظاعة الانتهاكات التي تعرضت وتعرض لها المرأة السورية، وتقوم من خلال القنوات الإعلامية المساندة للثورة، وبدعم من الائتلاف الوطني السوري وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني السوري، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق الأفلام الوثائقية والمنشورات المتنوعة، والبرامج واللقاءات التلفزيونية.

• استحداث وتفعيل وزارة للمرأة في حكومة المعارضة السورية سواء قبل أو بعد سقوط النظام، بحيث يكون جزء من اختصاصها جمع المعلومات الخاصة بانتهاكات حقوق المرأة خلال الثورة السورية وتوثيقها.

• وضع آليات عملية لتفعيل المبادرات والاتفاقيات والمواثيق الوطنية الدولية.

• الوصول إلى توافقات بين الأطراف السياسية المختلفة تعطي المرأة حقها السياسي والاجتماعي والقانوني، وتضع إطاراً واضحاً للثوابت والقواسم المشتركة.

• رفع قضايا الانتهاكات ضد المرأة السورية إلى محكمة الجنايات الدولية كجرائم ضد الإنسانية ارتكبتها النظام السوري بشكل ممنهج وواسع النطاق.

- إنشاء لجنة خاصة بتطبيق العدالة الانتقالية للمرأة السورية في المرحلة الانتقالية، بحيث تقدم هذه اللجنة الخطط العملية لتطبيق آليات العدالة الانتقالية لإنصاف المرأة، وتتمثل بـ:
 - المحاكمات للمجرمين الذين اقترفوا جرائم ضد المرأة، وممكن أن تكون المحاكمات محلية، أو دولية أو مشتركة.
 - لجنة تقصي الحقائق، لمعرفة حجم الضرر وجمع المعلومات لاستخدامها في المحاكمات.
 - جبر الضرر، وذلك بتعويض النساء المتضررات بشكل مادي ومعنوي عن الانتهاكات والظروف التي تعرضن لها بسبب الممارسات الإنسانية للنظام الأسدي.
 - الإصلاح المؤسسي، وتتضمن الإصلاحات القانونية والمؤسسية، بما في ذلك إزاحة المتورطين في الانتهاكات من مناصبهم وتعيين شخصيات وطنية ليس لها تاريخ في الانتهاكات.
 - حفظ الذاكرة، ويكون ذلك بإنشاء متحف لتوثيق والتذكير بالانتهاكات التي تعرضت لها النساء في الثورة السورية، وممكن أن يتضمن المتحف الاحصائيات والصور والمقابلات، وعينة من الادوات التي استخدمت في التعذيب...الخ.
 - تغيير الخطاب الإعلامي والدرامي تجاه المرأة، وإبرازها كشخصية قوية وشريك جاد في بناء الوطن، وذلك من خلال إيجاد إعلام بديل يتجاوز الإعلامي السوري التابع للنظام، بحيث يقوم الإعلام البديل بتقديم صورة المرأة السورية الإيجابية.
 - بذل جهود منظمة من أجل نقل قضية المرأة السورية إلى المجتمع الدولي، لتكون حاضرة بشكل واضح وكي يعرف العالم الفضاعات التي يقترفها النظام السوري في حقها، ومن الممكن تدويل قضية المرأة السورية من خلال الإعلام من جهة، ومن خلال المنظمات الحقوقية التي تهتم بشؤون النساء اللواتي يتعرضن للعنف بشكل منظم من جهة أخرى.

النتائج العامة:

- ضمنت الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الكثير من الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمرأة، وحثت على الالتزام بهذه الحقوق، ووجهت الدول على تفعيل آليات لضمان هذه الحقوق، ولكن النظام السوري الأسدي ضرب بهذه الاتفاقيات عرض الحائط وانتهك حقوق المرأة وكرامتها خلال الثورة السورية الأخيرة، غير آبه بما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية ونفسية، وما يترتب عليها من إدانة دولية وأخلاقية.

- لم يترك الإسلام حقا من حقوق المرأة إلا وضمنه لها حتى في حالات الحروب، كانت توجيهات الإسلام بأن تصان حرمتها، ولا يتم التعرض لها بأي شكل من الأشكال، فالمرأة في الإسلام محور المجتمع والأسرة الذي يحرص عليهما أي حرص وفي كافة الظروف.

- هنالك العديد من مؤسسات المجتمع المدني من الجمعيات والروابط والهيئات المهتمة بشئون من المرأة السورية، وقد تكاثرت هذه المؤسسات بعد الازمات التي مرت بها المرأة السورية خلال الثورة، وقد ركزت هذه المؤسسات جهودها على الجانب الإغاثي والاقتصادي، وهذا الأمر بقدر ما هو طارئ ومهم، إلا أن المرأة السورية في هذه المرحلة بحاجة أيضا إلى تكثيف الجهود لدعمها في الجانب القانوني والسياسي أيضا.

- اقترف النظام السوري الأسدي جرائم فظيعة بحق المرأة السورية، حتى تلك التي لم تشترك في أعمال معارضة له، فقد انتقم من المجتمع السوري الثائرو من خصومه عن طريق اقرار أبشع الجرائم بحق المرأة وانتهاك حقوقها وحرمانها التي تعد أمورا غاية في الحساسية لدى المجتمع السوري المحافظ والملتزم باحترام مكانة المرأة وصيانتها، وقد ذهب النظام في انتهاكاته إلى آخر الحدود، وأسرف فيها، حيث أن لم يقتل النساء فقط بل مكى بجثثهن، ولم يتحرش بهن فقط بل تجاوز ذلك إلى تنفيذ حملات اغتصاب منظمة فردية وجماعية، وقام بأعمال وحشية تجاه النساء لا يمكن وصف بشاعتها، وستترك ندوبا غائرة في وجدان المجتمع السوري حتى يستطيع عبر أجيال تجاوز آثارها.

- إن مسؤولية النهوض بالمرأة السورية ومساندتها لتجاوز مجموعة الازمات والظروف اللاإنسانية التي تمر بها، هي مسؤولية مشتركة منوطة بالمرأة السورية ذاتها في المقام الأول، ثم الجمعيات والهيئات المهتمة بشئون المرأة، والمعارضة السياسية بكافة أطرافها، والحكومة التي سيتم تشكيلها بعد سقوط النظام السوري الأسدي.

- إن المرأة السورية بحاجة إلى دعم وإسناد في مختلف المجالات، وعلى الأخص في الجانب النفسي والاجتماعي، وفي الجانب الاقتصادي، والجانب السياسي والقانوني. وإن القيمة التي من المفترض أن تتمحور حولها عمليات الدعم هي بناء ذات قوية للمرأة السورية حتى تستطيع النهوض بنفسها،

وبالمجتمع وبالأسرة التي تعتمد بشكل أساسي على المرأة، وإن المجتمع السوري الذي تعرض إلى تصدعات وأزمات غاية في الخطورة بأمس الحاجة إلى امرأة واعية قوية تكون شريكة أساسية في إعادة بناء المجتمع.

النتائج بالأرقام:

- بحسب التقديرات الشبكة السورية لحقوق الإنسان تبلغ أعداد النساء اللواتي تعرضن لعنف جنسي إلى ٦٠٠٠ حالة في جرائم الاغتصاب لنساء وفتيات البعض منهن أعمارهن تحت الـ ١٨.
- تقدر الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن عدد الفتيات تحت الـ ١٨ ممن تعرضن للاغتصاب في حمص وحدها ٤٠٠ حالة، و ٧٠٠ حالة داخل الفروع الأمنية.
- تم توثيق ١٢٠٠ حالة اغتصاب عند جامعة الدول العربية.
- يقول ميسرة بكور من مركز الجمهورية لحقوق الإنسان أن أعداد المغتصابات في الثورة السورية يبلغ ٣٠٠٠ حالة، منهم ستة منهن تم قتلهن من قبل أهلهن، و ١٦ حالة قتلت تحت التعذيب، وفي إحدى الحالات قتل الوالد الفتاة المغتصبة ثم قتل نفسه لتتحول بذلك الجريمة إلى مأساة وكارثة إنسانية.
- تذكر الناشطة السورية سلمى الجزائري بأن هناك توثيق لـ ٤٠٠٠ حالة اغتصاب، وأغلب الحالات كانت إما مدهامات منازل أو في المعتقل، وبحسب الجزائري أن فرع فلسطين الامني هو المسؤول الأكبر عن حالات الاغتصاب، وذكرت بأن هنالك ٢٧ حالة اغتصاب موثقة باسم شبيح وأحد، وأضافت بأن أغلب الحالات كانت في حمص وداريا ودوما.
- بحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإن معدل قتل النساء والأطفال في الثورة السورية يساوي ثلاثة أضعاف معدلهم في الحروب.
- ذكرت التقارير أن ٤٢٠ من الضحايا النساء قتلن برصاص القناصة، وتضيف التقارير بأن عدد الضحايا النساء يشمل ٢٥٠٠ طفلة، منهم ٢٥٠ رضيعة. وأن العدد الأكبر من الضحايا كان في مدينة حمص حيث قتلت ١٤٠٠ امرأة، ثم ريف دمشق، حلب، إدلب ودرعا.
- بحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تعرضت ٢٤ محتجزة للتعذيب حتى الموت منذ مارس/آذار ٢٠١١.
- ارتكب النظام في (اواخر اغسطس ٢٠١٣) مجزرة في الغوطين بدمشق، بإطلاق سلاح كيماوي رجح العديد من المختصين أن يكون غاز السارين السام، أدى إلى قتل ما يزيد عن ١٤٠٠ قتيل أغلبهم من النساء والأطفال.
- بحسب شبكة حقوق الإنسان السورية، فإن عدد النساء اللواتي فقدن أزواجهن قد وصل إلى أكثر من ١٧ ألف امرأة. كما أن هنالك أكثر من ١٥ ألف امرأة يعد أزواجهن في عداد المفقودين قسريا وهناك ٤٠ ألف طفل فقدوا آباءهم

- أكثر من ١,٦ مليون سوري فروا من بلادهم إلى الدول المجاورة منذ بداية النزاع"، وتشير التقديرات إلى أن الأعداد الحقيقية تتجاوز هذا الرقم بكثير، وأشار أحد تقارير الأمم المتحدة (يوليو ٢٠١٣) بأنه تبلغ نسبة النساء والأطفال من اللاجئين السوريين في لبنان (٧٠%).
- أربعة ملايين نازح داخل التراب السوري بينهم ٧٥% من النساء والأطفال .

التوصيات (إلى مؤسسات المجتمع المدني والهيئات المعنية بالمرأة السورية)

- التركيز على إعداد القيادات النسائية المجتمعية والسياسية والثقافية، بحيث تصبح المرأة الواعية هي المناضلة الأساسية في قضاياها.
- تركيز الجهود الإغاثية للاجئات السوريات على تحويل المرأة إلى منتج وليس متلقي للتبرعات فقط، والتأسيس لمشاريع اقتصادية صغيرة تحقق تنمية مستدامة نسبيا للمرأة السورية اللاجئة ولأسرتها، حيث أن في ظروف اللجوء تحولت المرأة في حالات كثيرة إلى المعيل والمسؤول الوحيد عن الأسرة.
- توعية المرأة السورية بحقوقها القانونية والسياسية، وتوعية اللاجئات بحقوقهن حتى لا يتعرضن للاستغلال في بلدان اللجوء.
- التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني بمختلف تخصصاتها لتهيئة المجتمع السوري لدخول مرحلة جديدة من البناء، يعتمد على تغيير النظرة النمطية للمرأة بأنها كائن ضعيف، بل تغذية صورة المرأة القوية القادرة على المشاركة في بناء ذاتها وهويتها الجديدة، وتعمير المجتمع السوري.
- إبراز القيم الإسلامية النبيلة في التعامل مع المرأة، وتبيان دور المرأة المسلمة في نهضة الإسلام والمسلمين، وكيف أعطى الإسلام للمرأة حقوقها كاملة وصان كرامتها وإنسانيتها.
- حث المنظمات المهتمة بشؤون المرأة السورية على التنسيق مع المعارضة السياسية لتوحيد جهودها في رسم خطة لتطوير وتنمية واقع المرأة السورية أينما وجدت في الداخل أو في دول اللجوء.
- العمل على تخريج متخصصات في مجال دراسات المرأة، للمساهمة في معالجة قضايا المرأة السورية.

عاشرا: الخاتمة

تحملت المرأة السورية في ثورة شعبها ضد الاستبداد والظلم، حملا ثقيلا وعانت وهي إنسان رقيق الحس والشعور، أهوالا تشيب لها الولدان، ولكنها رغم ذلك لم تخذل شعبها، إذ لم يثنها الظلم والتعذيب ولا القتل في أن تكمل مشوارها جنبا إلى جنب مع الثوار لكي تتخلص من حكم ظالم رزح عقودا فوق أعناقهم.

وإن هذه التضحيات من جانب المرأة السورية، لا تذهب هباء، إذ أن الثورة السورية زادت من مكانة المرأة في المجتمع السوري بعد أن أصبحت شريكة فعلية في كل جهات الثورة، وبعد أن كابدت ظروف اللجوء الصعبة في الخارج، والظروف القاهرة في الداخل. إن جهاد المرأة السورية في حماية

أطفالها وأسرته، وفي مساعدة الثوار وإسنادهم قدر المستطاع يعد دروا تاريخيا يحفظ للمرأة السورية في ذاكرة التاريخ.

ولذلك لا بد أن تتخذ الإجراءات الجادة من قبل كافة الجهات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، لدعم المرأة السورية في شتى المجالات، لتصبح قادرة على الاستشفاء والاستمرار في أداء دورها تجاه نفسها وأسرته والمجتمع.

حادي عشر: المراجع

ملاحظة: الاحصائيات والأرقام التي وردت في البحث، تمثل الأرقام إلى تاريخ إجراء الإحصائية أو التقرير وليس إلى تاريخ إجراء البحث.

نظام روما الأساسي، <http://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/6e7ec5.htm>

<http://www.icrc.org/ara/war-and-law/protected-persons/refugees-displaced-persons/overview-displaced-protected.htm>

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

<http://www.icrc.org/ara/war-and-law/treaties-customary-law/geneva-conventions/index.jsp>

رحاب قدومي، جريدة الرأي، <http://www.alrai.com/article/572548.html>

نظام روما الأساسي

اتفاقية سيداو، ورحاب القدومي، مرجع سابق.

<http://www.onislam.net/arabic/ask-the-scholar/8363/52371-2004-08-01%2017-37-04.html>

<http://islamstory.com/ar/%D8%A3%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D9%88%D8%A8%D8%B9%D8%AF%D9%87%D8%A7>

حوار مع الاستاذة لبابة طيفور-رئيس رابطة المرأة السورية، <http://syrianoor.net/revsucc/3536>

صفحة المنظمة السورية للمرأة والطفل، منظمة المرأة السورية على الفيس بوك

صفحة رابطة سوريات، فيس بوك و <http://www.alaan.tv/show-video/noon/soeriat-association-organization-syria-interest-women-issues>

<http://arabic.arabia.msn.com/news/world/5934802/%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%88%D9%85>

تقرير الأمم المتحدة يدين جرائم الاغتصاب في سورية، قناة العربية، <http://www.youtube.com/watch?v=dtU7dfOF24E>

<http://www.youtube.com/watch?v=tcTvs-pgVGA>

<http://www.alaan.tv/show-video/fayadan-altaghyeer/thousands-syria-women-subjected-threats-detention-torture-rape>

torture-rape

أحمد النعيمي، عبد الرحيم بكار، برنامج حقوق الناس، قناة الحوار، <http://www.youtube.com/watch?v=tcTvs-pgVGA>

تقرير انتهاكات حقوق النساء في مسار الثورة السورية، الشبكة السورية لحقوق الإنسان

[http://www.alaan.tv/show-video/fayadan-altaghyeer/thousands-syria-women-subjected-threats-detention-](http://www.alaan.tv/show-video/fayadan-altaghyeer/thousands-syria-women-subjected-threats-detention-torture-rape)

torture-rape

آلاف القتلى من النساء والرضع في سورية (تقرير على قناة الجزيرة ٢٨-٥-٢٠١٣)، وضحايا الثورة السورية، حديث الثورة، قناة الجزيرة، ٢٠١٣-٣-١٤.

<http://www.alarabiya.net/articles/2013/02/26/268460.html>

<http://munshoor.com/pages.php?newsid=9224>

<http://moheet.com/news/newdetails/687070/1/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%88%D9%86-%D8%AB%D9%84%D8%AB-%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86.html#.UefCJqyjatg>

انخفاض المهور يشجع شباباً أردنيين على الزواج من لاجئات سوريات.. و"السترة" مبرر ذويهن، جريدة الغد، ١٦-١٠-٢٠١٣

تقرير قناة الجزيرة، <http://www.youtube.com/watch?v=QaGyFoZVGyO>

<http://www.alhurra.com/content/syria-refugees-four-million-overwhelming-relief-efforts/221469.html>

<http://syrianvoices.wordpress.com/transitional-justicecivil-society-rol>

الملحق (١) تقرير العنف ضد المرأة في سوريا: الخروج عن الصمت

http://fidh.org/IMG/pdf/17_04_13_syria_web.pdf

الملحق (٢) تقرير عن شهادة الناشطة السورية هديل الكوكي أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف

<http://www.youtube.com/watch?v=mV0cbQKCRo0>

الملحق (٣) تقرير للجنة السورية لحقوق الإنسان: ١٥٠٠ حالة خطف واغتصاب لنساء سورية

<http://www.shrc.org/?p=10089>

الملحق (٤) خمس دقائق وحسب! (هبة الدباغ)

<http://www.goodreads.com/ebooks/download/10426742>

الملحق (٥) صور لانتهاكات حقوق المرأة السورية في الثورة



